مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٣٣

الجمعة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١١/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرن
	شيلي	السيد لاراين
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1997/859)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1997/859)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل طاجيكستان لدى الأمم المتحدة يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أليموف (طاجيكستان)، مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان، الوثيقة S/1997/859. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/887 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/808 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو ممثل طاجيكستان وأعطيه الكلمة الآن.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي، لإدارتكم أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتمنى لكم كل نجاح في اضطلاعكم بمهام منصبكم الهامة والمسؤولة جدا.

اليوم سيتخذ مجلس الأمن قرارا بالغ الأهمية يستهدف دعم عملية السلام في جمهورية طاجيكستان. وتؤمن حكومة طاجيكستان بأن الدعم الدولي سيمكّن من توطيد عملية السلام وسيعطيها زخما ودينامية إضافيين وسيجعلها أكثر استقرارا ولا رجعة فيها.

إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان وتوسيعها يمثلان بداية مرحلة نوعية جديدة في التنفيذ العملي للاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان. ويتسم هذا القرار بقيمة استثنائية في هذا الوقت بالذات لأن لجنة المصالحة الوطنية، التي أبدت قدرا كبيرا من التسامح وأكدت على روح التعاون البنّاء، بدأت التنفيذ العملي لبرنامج عملها اتساقا مع الجدول الزمني الضيق لتنفيذ الاتفاق العام.

وقد بدأت تؤتي أُكُلها الجهود النشطة التي بذلها رئيس جمهورية طاجيكستان، السيد ايمومالي رحمانوف وكذلك رئيس المعارضة الطاجيكية الموحدة لتحقيق تأييد أوسع داخل البلد لاتفاق السلام الذي توصلا إليه. واتفاق وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى بين الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة يجري الامتثال له على نحو فعال بشكل عام. ووفقا لقانون العفو المتبادل بدأ تبادل أسرى الحرب والمحتجزين.

ويجري القيام بعمل تخطيطي مكثف لتنفيذ قانون العفو العام. وعلى الصعيد الفردي، وتمشيا مع الإجراءات التشريعية ذات الصلة في الجمهورية تجري مراجعة حالات المواطنين الذين سبق إدانتهم أو الذين يجري التحقيق معهم وتقوم أجهزة الدولة المسؤولة بتقديم توصيات فيما يتصل بالعفو عن كل واحد منهم.

وقد بدأ العمل لإعداد تعديلات وإضافات على الدستور الحالي للبلد. ويشارك في هذا العمل، إلى جانب الخبراء الاختصاصيين والقانونيين، ممثلو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

كذلك دخل حل المسائل العسكرية مرحلة نشطة. إذ بعد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ستعتبر التشكيلات العسكرية التي لا تعلن عن ولائها وإخلاصها غير قانونية وستكون عرضة لنزع السلاح الإجباري. وفي الوقت ذاته من الأهمية بمكان أن نشير إلى استمرار عملية تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة في أراضي طاجيكستان، على الرغم من بعض الصعوبات. وقد بدأ حل مسألة إعادة توطين مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة المتواجدين في إقليم أفغانستان.

وثمة تقدم ملحوظ في إعادة توطين اللاجئين الطاجيك الموجودين في شمال أفغانستان. ونحن نشعر بالامتنان الخاص لإعادة التوطين النشط لمواطنينا من مخيم ساخي في منطقة مزار شريف بأقصر الطرق، عن طريق ترميز.

وبفضل المساعدة النشطة لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومساعدة حكومة أوزبكستان، هناك أسباب قوية تجعلنا نأمل في أن يتسنى للأغلبية الساحقة من اللاجئين الطاجيك، الذين فُرض عليهم لمدة طويلة العيش على الجانب الآخر من نهري بانج وأمودريا، استقبال عام ١٩٩٨ بين عائلاتهم وأصدقائهم على تراب الوطن في طاجيكستان. وإن ديارهم ومدنهم وقراهم تنتظرهم على أحرّ من الجمر، وكل أسرة عائدة وخاصة كبار السن والنساء والأطفال سيُحاطون بالدفء والرعاية وسيقدم لهم أكبر قدر ممكن من المساعدة من السلطات والدولة وهيئات الأعمال الخاصة.

ومن بين أهم عناصر تعزيز الثقة المتبادلة تلك الاجتماعات الدورية التي تُعقد بين رئيس الدولة السيد إيمامولي رحمانوف ورئيس لجنة المصالحة الوطنية وقائد المعارضة الطاجيكية الموحدة السيد عبد الله نوري. فهي تحفز بنشاط عملية الامتثال لأحكام الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان.

وكل هذا يوضح أن طاجيكستان تشهد عملية سريعة التطوير لتوطيد مجتمعها. وهناك حقائق سياسية جديدة تظهر في جمهوريتنا وتضيِّق المساحة المتاحة أمام أعداء عملية السلام يوما بعد يوم، وتجبر الجميع على التكيف مع الظروف الجديدة.

وتدرك طاجيكستان أن المصالحة الوطنية التي بدأت ليست إلا الخطوة الأولى وإن كانت خطوة بالغة الأهمية على الطريق الطويل المفضي إلى إقامة المجتمع المدني. وينبغي أن تتبعها خطوة أخرى - وأقصد العملية الطويلة والأصعب بكثير لبناء الدولة التي تستهدف الإدماج العضوي للبلاد في عالم اليوم المترابط المتكافل.

وتفهم حكومة جمهورية طاجيكستان أن المسؤولية الأساسية عن مستقبل البلد تقع على عاتق الشعب الطاجيكي ذاته. لكنه من الصحيح أيضا أن جهودنا وحدها ليست كافية لحماية أضعف قطاعات المجتمع في المستقبل القريب لكي تنقذ نفسها من آفة الفقر أو على وجه الخصوص لاستعادة البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب البلاد التي دمرتها الحرب. وشعب طاجيكستان سيغدو ممتنا للمجتمع الدولي إذا أمكنه أن يقدم لنا المساعدة التي تمس حاجتنا إليها في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية.

ونحن ممتنون للأمين العام للأمم المتحدة على عقد مؤتمر للمانحين في فيينا، عاصمة النمسا، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لتقديم دعم دولي من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في طاجيكستان. ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر ما يزيد على ١٢٠ من الوفود، يمثلون حكومات ومؤسسات مالية دولية ومنظمات غير حكومية. وسيشارك وفد طاجيكستان في ذلك المؤتمر برئاسة رئيس البلاد، السيد ايمومالي رحمنوف.

إن النتائج التي ستسفر عن عمل هذا المحفل التمثيلي الدولي ينتظرها الناس في طاجيكستان بشغف كبير. إذ يحدونا الأمل في أن يخرج المشاركون في المؤتمر، نيابة عن حكوماتهم ومنظماتهم، بنتائج لصالح تقديم دعم كبير للشعب الطاجيكي في تعزيز عملية السلام. وهذا سيتيح لكل أسرة 'قريبا' أن تشارك في البناء بعد الصراع؛ وأن تشارك في تعزيز أسس قيام

دولتها الديمقراطية المستقلة؛ وأن يظهر كل منهم طابعه الفردي في عمله بصرف النظر عن آرائها وطموحاتها السياسية أو الفلسفية أو الدينية؛ وأن تسهم في تطوير العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الجديدة.

إن دعم المجتمع الدولي لنا لن يساعدنا على مجرد ترسيخ الاقتصاد الطاجيكي وتهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق تنمية عادية ومستقرة في فترة ما بعد الصراع، بل وأيضا على تحقيق الاستقرار في آسيا الوسطى وخارجها.

إن الحرب لم تخلف دمارا ماديا فحسب، وهذا يمكن التعويض عنه في المستقبل المنظور؛ بل أوجدت أيضا جراحا ذهنية عميقة ستبقى آثارها لفترة طويلة في المجتمع ككل وفي كل خلية من خلاياه. إذ لا تزال سموم عدم الثقة المتبادلة في بعض المناطق تسمم الجو العام، وتربك عقول الأفراد في بلدنا. وهناك بعض الناس الذين يشيعون أفكارا بالية ويحاولون استعمال الإرهاب وهجمات شبيهة بهجمات قطاع الطرق لإخراج عملية السلام عن مسارها، والالتواء بها عن الطريق السليم نحو متاهات غامضة وملتوية. ومع ذلك، فإن تحول البلد نحو تسوية شاملة وعادلة للصراع، وإحلال سلام ووفاق أهلي حقيقي، إنما هي مسألة لا رجعة فيها. وقد طويت تلك الصفحة القاتمة في تاريخ الشعب الطاجيكي العريق.

ويشرفني عظيم الشرف أن أعرب بالنيابة عن رئيس جمهورية طاجيكستان ايمومالي رحمنوف، عن عميق امتناننا للأمين العام على رعايته ودعمه القويين للشعب الطاجيكي في فترتنا الصعبة هذه ونعرب عن الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تقديم إسهام هام في تعزيز عملية استقرار البلد، وفي الاستمرار في مد يد العون بثبات من أجل استعادة العافية لاقتصاد طاجيكستان ومجالها الاجتماعي في فترة ما بعد الصراع.

وتعرب حكومتي عن امتنانها الخاص لمجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بالحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية. فلقد كان لقرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية أثر حاسم في حل الصراع في طاجيكستان عن طريق التأكيد على المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، عملا بميثاق الأمم المتحدة. ولقد تعززت سلطة المجلس بالجهود الفردية التي بذلها عدد من الأعضاء الذين سعوا إلى دفع عملية السلام في طاجيكستان إلى الأمام.

إن حكومة طاجيكستان وشعبها يشعران بامتنان صادق أيضا للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، اللذين اضطلعا بدور ممتاز وهام في تعزيز المحادثات الطاجيكية واختتامها بنجاح، على تقديمهما مساعدات كبيرة في فترة ما بعد الصراع. ونشيد إشادة خاصة بالإسهام السياسي القيم الذي قدمته الدول والمنظمات الدولية الأعضاء في فريق الاتصال التابع للدول والمنظمات الضامنة من أجل تنفيذ الاتفاق العام.

وتشيد الحكومة الطاجيكية بالعمل الذي اضطلعت به المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت مساهمتها تكملة ناجحة للجهود النبيلة التي بذلتها الأمم المتحدة تلبية للاحتياجات الإنسانية العاجلة لأشد الناس تأثرا بالحالة، ولا سيما في المناطق التي يعود إليها اللاجئون من أفغانستان، والتي قامت بتنفيذ برنامج واسع النطاق يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إنعاش طاجيكستان وإعادة إعمارها وتنميتها.

وتعرب حكومة طاجيكستان عن امتنانها العميق للممثل الخاص للأمين العام، السيد ميريم، على إسهامه القيم في حل الصراع الطاجيكي. ويحدونا الأمل في أن يواصل، إلى جانب زملائه في بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان، الوفاء بمهامهم الصعبة، والخطيرة في أحوال كثيرة.

وإننا نقوم بمنتهى الجدية بالوفاء بالتزاماتنا حسب اتفاق البلد المضيف، وندرك ادراكا عميقا مسؤوليتنا عن أمن الموظفين. ولقد بدأت حكومتنا، هي والمعارضة الطاجيكية الموحدة، بإنشاء وحدة أمن مشتركة بناء على مرسوم يصدره الرئيس. ويحدونا الأمل في أن تضطلع هذه الوحدة بالمهام المسؤولة المنوطة بها، وأن تكون مثالا للآخرين في عملية إعادة الاندماج. ومن المهم أيضا في هذا السياق قرار رابطة الدول المستقلة بتمديد وتوسيع ولاية قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لها في طاجيكستان، التي يتضمن عملها في هذه المرحلة تقديم المساعدة، حيثما يلزم وحينما يلزم لضمان الأمن لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى.

ونعرب عن أملنا في أن تنجح الجهود المشتركة وأن تكون فعالة، وفي أن يتلقى الموظفون الدوليون الدعم والترحيب الكافيين من الشعب الطاجيكي، وأن يتمكنوا بذلك من الوفاء على نحو نشط وكامل بالمجموعة الواسعة من المهام المسؤولة والهامة التي تتضمنها الولاية المستكملة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل طاجيكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأفهم أن مجلس الأمن على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن قيام مجلس الأمن باعتماد مشروع القرار المطروح اليوم حدث رائع. فمشروع القرار يعرب عن الإرادة الجماعية لأعضاء المجلس لدعم عملية السلام التي تتعزز باطراد في طاجيكستان.

وترحب روسيا بالتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام نحو تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق في طاجيكستان، فضلا عن التعاون البناء من جانب الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة للوفاء بالتزاماتهما وفقا للاتفاقات المبرمة. وهذا يدل على أن جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره لم تذهب سدى، وعلى أن بذور السلام الصغيرة أخذت تتجذر، وإن يكن بصعوبة، في تربة طاجيكستان التي مزقتها الحرب.

إن التوقيع على الاتفاق العام وبدء عمل لجنة المصالحة الوطنية يفتحان المجال أمام التغلب على المواجهة السياسية والعسكرية، وأمام إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد. والمهم أن مجلس الأمن توصل إلى اتفاق على ضرورة تقديم المساعدة من أجل تعزيز هذا النهج، وإظهار التضامن مع الشعب الطاجيكي الذي هو في أمس الحاجة إلى تلقي مساعدات طارئة عامة.

وتثني روسيا على العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام السيد غيرد ميريم، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ونشعر بالارتياح إزاء تعميق التعاون بين البعثة ورابطة الدول المستقلة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لها.

وعودة طاجيكستان الى الحياة السلمية تمثل مهمة جديدة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وهي التي أملت توصيات الأمين العام بتمديد ولاية البعثة وزيادة قوامها، وذلك ما نجد مجلس الأمن مستعدا لإقراره اليوم.

ولا تزال هناك حاجة الى إيلاء انتباه شديد لأمن أفراد البعثة. وإننا نرحب بإنشاء وحدة الأمن المشتركة بين حكومة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة، التي أشار إليها للتو الممثل الدائم لطاجيكستان. فهذه الخطوة بالإضافة الى أهميتها العسكرية، لها أهمية سياسية كبرى. وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة مستعدة لتقديم المساعدة، بناء على طلب البعثة، وبموافقة الطرفين.

وولاية القوة التي تم تمديدها مؤخرا الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر أرست بصفة رسمية هذه المهمة. وبناء على طلب الجانب الطاجيكي الذي قُدم الى الرئيس الروسي بصفته رئيسا لمجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، فإن قوات حفظ السلام الجماعية التابعة للرابطة مستعدة لتقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين الطاجيكيين، وخاصة في المجال العسكري.

وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وغير ذلك من المهام المشمولة في الاتفاق العام، تشكل عبئا إضافيا على الاقتصاد الطاجيكي الذي مزقته الحرب. وفي إطار جهود المانحين الدوليين، تنظر روسيا في إمكانية تقديم المساعدة - بالإضافة الى المساعدة الثنائية الإنسانية والمالية والاقتصادية الكبيرة وغيرها من المساعدة التي قدمت بالفعل لطاجيكستان - لتنفيذ برامج ومشروعات محددة لتخفيف آثار الحرب

وإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني للبلد. وتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال هو مهمة مؤتمر المانحين الدوليين الذي سينعقد في فيينا لدعم عملية السلام في طاجيكستان.

وإرساء السلم المستقر والمصالحة الوطنية في طاجيكستان أمر هام بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى وما وراءها. وسيساعد جهود المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب وتهريب الأسلحة. وتعتزم روسيا - بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأعضاء فريق الاتصال التابع للضامنين - أن تساعد بنشاط في تحقيق الامتثال لجميع أحكام الاتفاق العام، لصالح إعادة تعمير طاجيكستان ونموها الديمقراطي ورفاهية شعبها.

ويحدوني الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن تشارك في اعتماد مشروع القرار هذا الذي يوسع حجم وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكتسان، اعترافا بالالتزام الذي قطعه الطرفان بالمصالحة الوطنية وإعادة البناء في طاجيكستان. وتثني بوجه خاص على إجراءاتهما لسن قانون للعفو العام، وتبادل الأسرى وإعادة اللاجئين والبدء في تسريح القوات العسكرية. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به، بما في ذلك الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بالتقاسم المنصف للسلطة، ونتمنى لهم النجاح في الأشهر المقبلة في تنفيذهم الكامل لأحكام الاتفاق العام.

وإدراج الطرفين في الاتفاق العام لدور متزايد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في عملية السلام دلالة واضحة على الثقة التي يضعانها في غيرد ميريم، الممثل الخاص للأمين العام، وفي أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة، الذين كان أداؤهم مثاليا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وإننا نؤيد توسيع البعثة في هذا الوقت الحاسم بالنسبة لعملية السلام حتى يتمكن الطرفان من تسريح قواتهما بسرعة وتوجيه جهودهما إلى إعادة بناء طاجيكستان. وبوسعنا أن نتطلع الآن الى اليوم الذي يتمكن فيه حماة السلم التابعون للأمم المتحدة من المغادرة وأن يعاد توجيه كل مشاركة الأمم المتحدة في طاجيكستان صوب إعادة البناء والتنمية.

وسيكون الطريق الى الأمام شاقا. ويرجع هذا بصفة خاصة الى انتشار المجموعات المسلحة غير الخاضعة لسيطرة الطرفين والتي تهدد سلم وأمن طاجيكستان.

ويساورنا القلق إزاء أمن مراقبي بعثة الأمم المتحدة غير المسلحين. ولهذا تقدر الولايات المتحدة اتفاق الطرفين على إنشاء وحدة مشتركة لحماية أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة. ونعتبر هذا بمثابة استجابة شجاعة لمشكلة مقلقة، وسيمثل نموذجا للتعاون في المستقبل بين الأطراف عندما يقومون بإدماج العناصر الأخرى في قواتهم المسلحة.

وإن المشاكل التي تواجه عملية السلم في طاجيكستان هائلة، خاصة وأن الحرب قد استنزفت الموارد التي تحتاجها للوفاء بكل أحكام الاتفاق العام. وفي ضوء هذا، فإن الولايات المتحدة تؤيد اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر للمانحين في فيينا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونلاحظ أن الأمين العام يدعو الى توفير مبلغ ٦٥ مليون دولار تهدف بشكل محدد الى ضمان نجاح عملية السلم. وتعتزم الولايات المتحدة الإسهام في هذا الجهد، وتحث كل الدول على التبرع بسخاء.

وألاحظ أن عملية نقل اللاجئين الطاجيك عبر أراضي أوزبكستان قد بدأت، وأود أن أتوجه بالشكر الى رئيس وحكومة أوزبكستان على مساعدتهما في هذا الجهد الإنساني الهام للغاية.

ونفهم أنه بالإضافة الى هذا النداء من أجل أنشطة السلم والمصالحة، تنوي إدارة الشؤون الإنسانية إصدار نداء من أجل المساعدة الإنسانية الطارئة. ونحن نؤيد هذا الجهد. وأخيرا، ندعو كل الدول أن تنضم إلينا في دعم جهود إزالة الألغام في طاجيكستان حتى لا تستمر الأجيال المقبلة في المعاناة من الموت والتشويه بسبب الألغام التي خلفتها الحرب.

وقد كان حل الصراع في طاجيكستان قصة نجاح هادئة ولكنها هامة للأمم المتحدة. وقبل سنة واحدة فقط كان الطرفان يقفان أمام طريق مسدود. وقد وقعا في أسر

دوامة من انتهاكات وقف إطلاق النار ويرفضان التعامل مع المسائل الأساسية. وبالرغم من أن طاجيكستان لم تخرج من المأزق تماما بعد، يمكننا أن نستمد قوة من التقدم الذي أحرزته في السنة الماضية عندما ندعو الأطراف الأخرى في النزاعات الأخرى للقيام بمخاطرات لتحقيق السلم.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي في البداية أن يشيد بالسيد ميريم الممثل الخاص للأمين العام؛ والعميد إيزيدورتشيك كبير المراقبين العسكريين؛ وبكل الرجال والنساء العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. فبفضل جهودهم المتفانية في الميدان بدأت مؤخرا العملية الملموسة لتنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان.

وتجد اليابان من المشجع أن حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية المتحدة تحافظان على وقف إطلاق النار وتبذلان جهودا جادة للوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق العام، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية.

ونظرا لهذا التطور الإيجابي للحالة، فإني اعتقد بقوة أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز من مساعدته للطرفين في جهودهما الرامية الى تحقيق السلم الدائم. وفي هذا السياق تؤيد حكومة اليابان تأييدا كاملا مشروع قرار مجلس الأمن (S/1997/887)، الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ويزيد من قوامها، كما أوصى الأمين العام.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في الميدان، وخاصة في الجزء الأوسط من البلاد، بسبب مختلف الأعمال العنيفة التي تقوم بها الجماعات المسلحة. إن تحسين الوضع الأمني في البلاد هو ضرورة من ضرورات تحسين كفاءة أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وأيضا قوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من المنظمات الدولية. ولذا فإن وفد بلادي يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة بشأن إنشاء وحدة أمنية مشتركة لتعزيز سلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويأمل بأن تنشأ هذه الوحدة بدون إبطاء.

وأخيرا، يسرني أن أؤكد أن حكومة اليابان قد تقدمت حتى الآن بإسهامات كبيرة من أجل رفاه شعب طاجيكستان في شكل مساعدة إنسانية وتقنية، ومساعدة للاجئين. وستستمر في بذل هذه الجهود، بما في ذلك إمكانية إرسال أفراد مدنيين إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة المعززة في طاجيكستان، وبالتالي تنضم إلى المسعى الدولي لتيسير عملية السلام في طاجيكستان.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد شاركت الأمم المتحدة عن كثب في المفاوضات من أجل السلام في طاجيكستان. ويتعين الآن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدللا على ثباتهما ودعمهما للمرحلة التالية الدقيقة المتمثلة في تعزيز السلام في ذلك البلد. وبالتالي تؤيد حكومة السويد توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان علاوة على زيادة قوام البعثة.

ونحن نرحب بالنهج المتكامل الذي اتبعه الأمين العام في التوصية بتوسيع نطاق مسؤوليات الأمم المتحدة في طاجيكستان. فالأمم المتحدة، في مساعدتها للطرفين على تنفيذ الاتفاقات بين الطاجيك، ستسهم إسهاما كبيرا ابتداء من المجالين العسكري والسياسي إلى تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية وإعادة إدماج اللاجئين. ونرى أن هذا يعد مثالا جيدا على الطريقة التي يمكن فيها استخدام القدرة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها لدعم عملية السلام وإرساء أسس التعمير والانتعاش الطويل الأمد في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع للمجتمعات التي مزقتها الحرب.

ونادرا ما تكون سهلة عملية تنفيذ اتفاقات السلام. فهي تتطلب قدرا كبيرا من صدق النية والجهود الدؤوبة من جانب الأطراف. وفي طاجيكستان، تحقق تقدم في عدد من المجالات. وترحب السويد بما تبديه الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية الموحدة من عزم أكيد على متابعة هذه العملية بروح من التعاون.

إلا أن مستوى العنف، وبخاصة في الجزء الأوسط من البلد، ما زال يثير القلق. ومن أجل أن تضطلع بعثة

مراقبي الأمم المتحدة بولايتها، لا بد من ضمان سلامتها وقدرتها على أداء مهامها بدون إعاقة. وإذ نواصل متابعة الأحداث عن كثب في طاجيكستان، فإن سلامة الأفراد الدوليين تظل تتطلب اهتماما خاصا منا.

السيد غومر سول (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حان الوقت لإيجاد حل لمشاكل طاجيكستان. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء التقدم الذي أشار إليه الأمين العام في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان. ونعتبر أن عملية تبادل أسرى الحرب وعملية عودة اللاجئين مسألتان هامتان وعاجلتان بصورة خاصة.

ونحن نثني على الطرفين في طاجيكستان لالتزامهما بعملية السلام ونحثهما على الاستمرار في التعاون بعضهما مع بعض ومع الأمم المتحدة لضمان التقدم السريع للجدول الزمني الطموح.

ويثني وفد بلادي أيضا على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، الذي ما برح يعمل في ظروف بالغة الصعوبة.

إن مشروع القرار المعروض علينا يؤكد على التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعب طاجيكستان صوب إعادة تأهيل بلاده. ولكن المسؤولية الرئيسية عن هذا تقع، بطبيعة الحال، على عاتق الطرفين الطاجيكيين.

وبالرغم من أننا نقبل توصيات الأمين العام بتوسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وسنصوت بالتأييد على مشروع القرار هذا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في طاجيكستان. إن إنشاء الوحدة الأمنية المشتركة خطوة ضرورية تحظى بالترحيب، إلا أننا سنحتاج إلى أن نتابع عن كثب التطورات التي يمكن أن تؤثر على أمن وسلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقدرتهم على الوفاء بولايتهم على نحو فعال.

ويود وفد بلادي أيضا أن يرحب بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر للمانحين في فيينا خلال مدة أسبوعين. وستمثل المملكة المتحدة في ذلك المؤتمر.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشارك الطرفان الطاجيكيان في عملية مصالحة وطنية. وهذه مهمة طويلة وصعبة، إلا أن الحكومة والمعارضة على السواء تدللان بصورة متزايدة على استعدادهما للتعاون. ونرحب بصورة خاصة بما أعلنه الطرفان عن اعتزامهما إنشاء وحدة أمنية مشتركة لتوفير الأمن بصورة رئيسية في الجزء الأوسط من البلاد، الذي لا يزال أكثر المناطق عرضة للخطر.

ويدرك الوفد الفرنسي إدراكا تاما أن الحالة الأمنية في طاجيكستان مازالت هشة. ولهذا فإننا نعلق أهمية كبيرة على التدابير التي سيتخذها الأمين العام من أجل أن يوفر، قدر الإمكان، الحماية لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان والمنظمات الدولية في الميدان.

ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي للأمم المتحدة الآن أن تساعد الطاجيك على استعادة السلامة لبلدهم وإعادة بنائه. إن المحافظة على السلم والأمن الدوليين لم تكن أبدا خالية من المخاطر؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها، لأن عدم تقديم المنظمة للدعم من شأنه أن يعمل على إعاقة التنفيذ السريع والكامل لتنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان.

وانطلاقا من هذه الروح تؤيد فرنسا توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قطعت عملية السلام الطاجيكية شوطا بعيدا في الشهور الأخيرة. فالتوقيع في موسكو على الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان في تموز/يوليه الماضي كان نقطة تحول في الطريق الشائك نحو السلام. وبالرغم من الحوادث العرضية المتمثلة في احتجاز الرهائن والهجمات الإرهابية من جانب مجموعات ساخطة هنا وهناك، فإن عملية المصالحة الوطنية بدأت تمد جذورها بعمق. فانعقاد لجنة المصالحة الوطنية، وتبادل أسرى الحرب والمحتجزين بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية الموحدة، وتسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وإعادة اللاجئين إلى ديارهم من أفغانستان، كلها

تطورات مشجعة تدلل على الالتزام الراسخ للطرفين الطاجيكيين بنجاح عملية السلام والمصالحة الوطنية.

إننا نشيد بالرئيس رحمنوف وبالسيد نوري زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة، لما تحليا به من شجاعة وحكمة في التوصل إلى اتفاق بينهما من أجل المصالح الأكبر للأمة. ويحدونا خالص الأمل بأن التزامهما بالسلام والإرادة السياسية الطيبة سيترجم عما قريب إلى عوائد سلام للشعب الطاجيكي. ونعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي وللممثل الخاص للأمين العام، السيد ميريم، لجهود الوساطة الناجحة التي بذلاها. ونشيد أيضا بأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لتفانيهم في أداء مهامهم في ظل ظروف صعبة وخطرة في أغلب الأحيان.

ومن نافلة القول، وكما هو الحال في أي مكان آخر، إن مناخ الأمن ضروري لرصد السلام في طاجيكستان من جانب الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الطرفين الطاجيكيين تشكيل وحدة أمنية مشتركة تستهدف توفير الأمن الضروري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ونعتقد أن هذا الترتيب، وكذلك الحماية التي تقدمها قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، سيتيح المجال الآن لتعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وتوسيع ولايتها للاضطلاع بمسؤولياتها في رصد ترتيبات السلام.

ونعتقد أن التزام الطرفين الطاجيكيين بالسلام والمصالحة الوطنية يستحق أيضا الدعم المالي من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر دولي للمانحين في فيينا في وقت لاحق من الشهر الحالي. وستشارك جمهورية كوريا في هذا المؤتمر.

وتعلق كوريا أهمية كبيرة على نجاح عملية السلام في طاجيكستان. ونعتقد أن السلام في طاجيكستان أمر جوهري للسلام والاستقرار في منطقة وسط آسيا برمتها، التي يقطنها ما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة من أصل كوري. وحكومة بلدي تشجع مجتمعنا التجاري على المشاركة بنشاط في إعادة بناء الاقتصاد الطاجيكي. كما أننا على استعداد للإسهام بمراقبين عسكريين للبعثة الموسعة لمراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

وختاما، تعتقد جمهورية كوريا أن جهود الطرفين الطاجيكيين ذاتهما من أجل إحلال السلام تستحق الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي. ولهذا، نؤيد تمديد ولاية البعثة وتوسيعها وفقا لتوصية الأمين العام في تقريره المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وسنصوت لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لآخر تقرير من الأمين العام، فقد كان هناك تقدم في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان. وهذه أنباء نرحب بها. ومن المهم بصفة خاصة أن نذكر أن لجنة المصالحة الوطنية، الممثلة فيها كل من حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة، قد عقدت على الأراضي الطاجيكية وبدأت عملها بجدية.

وقد اتخذت خطوات هامة أخرى أدت الى عدم تصعيد التوتر وسمحت بعودة اللاجئين. وليس هناك ما يحل محل التزام الطرفين وعملهما الجاد لكي يتحقق السلام. ونحن نشجع كلا من الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة على مواصلة بذل جهودهما بغية تنفيذ الاتفاق العام تنفيذا كاملا.

وقد أسعدني سعادة خاصة أن أستمع الى ممثل طاجيكستان وهو يذكر هنا اليوم أن السلام والوئام المدنيين الحقيقيين لا رجعة فيهما.

وقد كان المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، متواجدا لمساعدة الطرفين على الوصول الى هذه المرحلة، وسيواصل ذلك عن طريق تقديم مساعدته بهدف إحلال السلام وتوطيد دعائمه في طاجيكستان.

ومجلس الأمن يمدد اليوم ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر ويأذن بزيادة قوتها، كما أوصى بذلك الأمين العام، لكي تضطلع بالمهام الموكلة الى بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك فإننا، شأننا في ذلك شأن الآخرين، نظل نشعر بالقلق حيث أن حالة الأمن لم يجر التحكم فيها بعد، مما يهدد البعثة والموظفين الدوليين الآخرين وهم يقومون بأنشطتهم. ونؤكد على أنه من مسؤولية الطرفين أن يكفلا عدم تعريض موظفي الأمم

المتحدة العزل للخطر، وبخاصة عندما يجاهدون لمساعدة شعب طاجيكستان. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق على تشكيل وحدة أمن مشتركة من الحكومة والمعارضة الطاجيكية الموحدة لمرافقة البعثة وحمايتها، ونحث على الإنشاء السريع لهذه الوحدة.

ومن المهم أيضا في هذا الصدد أن تصدر رابطة الدول المستقلة قرارا يرخص لقوات حفظ السلام التابعة لها في طاجيكستان بأن توفر الأمن للأمم المتحدة عند الطلب. ولئن كان من مسؤولية الطرفين أن يكفلا سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في طاجيكستان، فإن هذا القرار من جانب رابطة الدول المستقلة يتيح ضمانا لحمايتهم.

إن قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول والمنظمات في فريق الاتصال تضطلع بدور حاسم في الجهود الدولية للمساعدة على إرساء السلام في طاجيكستان. ونود أن ننضم الى الإعراب عن الثناء الموجه الى السيد غيرد ميريم، والى الرجال والنساء، الأعضاء في البعثة وفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، الذين يعملون في طاجيكستان في ظل هذه الظروف الخطرة.

ويسعد البرتغال أن تنضم الى التوافق في الآراء لاعتماد مشروع القرار.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الامتنان للأمين العام على تقريره الجديد عن الحالة في طاجيكستان.

ومنذ آخر مرة نظرنا فيها في الحالة في طاجيكستان، أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني. وقد أظهر الطرفان أدلة قاطعة على تصميمهما على إنجاح عملية السلام، وهذه حقيقة تستحق تقديرنا الكامل. وفي هذه الفترة الانتقالية، ينبغي لهما أن يسعيا بحسن نية للوفاء باتفاقات السلام، وبخاصة اتفاق وقف إطلاق النار.

ولا بد لنا من أن نسجل قلقنا، حيث أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في الميدان السياسي، لا تزال أعمال العنف تحدث في البلد، مما يؤثر على حالة الأمن ويعرض للخطر موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وإنشاء وحدة أمن مشتركة بين الحكومة والمعارضة خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل كفالة أمن موظفي البعثة. ونأمل في أن تبدأ هذه الوحدة العمل في أقرب وقت ممكن، مما يسمح بتنفيذ ولاية البعثة في منأى من الخطر أو التدخل.

ومشروع القرار الذي سنصوت عليه الآن يتبع توصيات الأمين العام بتوسيع نطاق ولاية البعثة بهدف تكثيف مشاركتها في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان. ويؤيد وفد بلدي هذا الدور المدعم للبعثة. ونعتقد أن تمديد ولايتها لغاية ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ يبعث بدلالة واضحة على التزام الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، بكفالة الاستقرار في هذا الجزء من وسط آسيا.

ونود أيضا أن نشكر وفد الاتحاد الروسي على إعداد مشروع القرار الذي استخدم أساسا للمشروع الذي نوشك أن نعتمده.

ويرى وفد بلدي أن مسؤولية نجاح عملية السلام لا بد أن تقع أساسا على عاتق الطرفين. ولهذا، نأمل في أن يواصلا التعاون بنشاط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال بعثتها.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي وتأييده لعمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد غيرد ميريم، وفريقه. ونحضه على مواصلة العمل على كفالة نجاح عملية السلام في طاجيكستان.

السيدساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتكلم وفدي في هذه الجلسة عن طاجيكستان لكي يؤكد من جديد دعمنا الثابت لعملية السلام والمصالحة في هذا البلد.

ووسط الصعوبات التي واجهناها في الأيام الأخيرة بشأن مسائل أخرى، نشعر أن هذه المناسبة تدلل على أهمية وقيمة الحوار والتفاوض السياسي بوصفهما الأداتين السليمتين للدبلوماسية من أجل حسم الصراعات التي تؤثر، أو قد تؤثر، على السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح أن الطرفين الطاجيكيين قد أحرزا تقدما كبيرا في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني، وفي استمرار وقف إطلاق النار. ويسهم في هذا التقدم الوجود الدولي النشط. وهنا نؤكد على الأنشطة الطيبة لبعثة الأمم المتحدة، وللممثل الخاص للأمين العام، ولقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وبينما يؤخذ في الحسبان التقدم المحرز وبالحاجة الى البناء على أساسه ينبغي لنا ألا نتجاهل المصاعب القائمة التي تجعل من المحتم علينا أن نواصل إيلاء الاهتمام للحالة من خلال وجود الأمم المتحدة في طاجيكستان.

تؤيد كوستاريكا تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر إضافية، وكذلك زيادة عدد أفرادها، ونوافق على أنه ينبغي للبعثة في هذه المرحلة الجديدة أن تستخدم أفضل جهودها للمساعدة في تنفيذ الاتفاق العام، الذي سيكون أساسيا وحاسما لبعض المسائل السياسية وستكون له أيضا أهمية رئيسية بالنسبة لمسائل حيوية أخرى، مثل التحقيق في حالات انتهاك وقف اطلاق النار، ورصد تجميع مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة وإعادة إدماجهم ونزع سلاحهم وتسريحهم.

ويود بلدي، كما فعل في مناسبة أخرى، أن يلفت الانتباه إلى مسألة اللاجئين الطاجيكيين في شمال أفغانستان. ونحن نرحب بالتطورات في عملية عودتهم إلى بلادهم. ويثبت هذا استعداد الطرفين للامتثال لما اتُفق عليه، ولذلك، فإننا نثق أن هذا الامتثال سيستمر وسيكتمل التنفيذ. بالطبع يتطلب هذا تصميما واضحا من الطرفين واستمرار تقديم الدعم الإنساني من المجتمع الدولي. وهذا بدوره يتطلب تصميما واضحا من الطرفين للتعاون وتحمل كل منهما لدوره الرئيسي في تنفيذ ما اتُفق عليه. وهذا له أهمية خاصة، من بين أشياء أخرى، عندما يتعلق الأمر بضمان سلامة الموظفين الدوليين وحريتهم في الحركة.

وفي نفس الوقت، تشدد كوستاريكا على القيمة العظمى لاعتزام الأمين العام عقد مؤتمر للمانحين للحصول على الدعم الدولي اللازم لتنفيذ الاتفاق العام.

ويضم وفد بلدي صوته الى جميع الذين شجعوا الدول الأعضاء في المنظمة والجهات المعنية الأخرى التي لها صلات أو مصالح في طاجيكستان على تقديم مساهمة حاسمة ليتسنى لعملية السلام والمصالحة إلى أن تصل إلى نهاية ناجحة.

في الختام، أود أن أعرب عن امتنان بلدي للدور البارز الذي قام به الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية في إحلال السلام في طاجيكستان. وسيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن مجتمعون اليوم هنا لنتخذ قرارا هاما يتعلق بزيادة دعم الأمم المتحدة لعملية السلام في طاجيكستان. فقد مرت خمس سنوات من الحرب الأهلية جرت معاناة إنسانية ضخمة على هذا البلد، ولكن الآن، وبعد توقيع الاتفاق العام لإحلال السلام، والوفاق الوطني المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام، ننظر إلى مستقبل طاجيكستان بقدر أكبر من الأمل والتفاؤل.

لقد تم إحراز تقدم ملموس على طريق السلام والاستقرار الصعب. ولاحظ الأمين العام في تقريره انعقاد لجنة المصالحة الوطنية وتبادل أسرى الحرب والمحتجزين وتسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الموجودين داخل طاجيكستان وإعادة اللاجئين من أفغانستان الى وطنهم. ونحن نشاطر الأمين العام التشجيع على استقبال اللاجئين لدى عودتهم دون عداء.

إن وقف إطلاق النار مسألة بالغة الأهمية لاختتام عملية السلام بنجاح، وهذا هو سبب مناشدتنا الطرفين الامتناع عن أي عمل من أعمال العنف، لا يزال محتدما في وسط البلاد.

لا تراودنا أية أوهام إزاء خطورة الظروف التي في ظلها يتعين على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أن تضطلع بالمهام الموكلة إليها في الشهور القادمة. وهذا هو سبب ترحيبنا بقرار الرئيس رحمانوف والسيد نوري تشكيل وحدة أمن مشتركة تناط بها مهمة توفير الحماية لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

إننا نعتقد أن طاجيكستان بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى المجتمع الدولي وإلى دعمه الثابت. وهذا هو سبب تأييدنا لزيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وتوسيع ولايتها. وينبغي لقرارنا أن يخدم غرض تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان.

لا أريد أن أختتم كلمتي دون الإشادة بالسيد غيرد ميريم، الممثل الخاص للأمين العام في طاجيكستان، وبجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الذين عملوا معه بتفان في الاضطلاع بمهامهم، وفي أكثر الأحيان في ظل ظروف قاسية وخطرة.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشيد بالسيد غيرد ميريم، ممثل الأمين العام الخاص في طاجيكستان على عمله المميز وقيادته، وبالرجال والنساء الذين يعملون في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الأسلوب الذي يؤدون به واجباتهم في ظل ظروف قاسية وخطرة في الغالب.

يرى وفد بلدي أن تقرير الأمين العام الأخير عن طاجيكستان مشجع. فوقف إطلاق النار لا يزال قائما. وقد أحرز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق العام بشأن القضايا السياسية والقانونية والعسكرية. وهناك أيضا خطوات ثابتة نحو جهود الإعمار، وينبغي لمؤتمر إعلان تقديم المنح، الذي تقرر عقده في فيينا في غضون الأحد عشر يوما القادمة، أن يولد الموارد اللازمة لمرحلة البناء الحاسمة بعد انتهاء الصراع، وهي مرحلة اعتبرها وفدي دائما مرحلة حاسمة في هذه الحالات.

ونعتقد اعتقادا قويا أيضا أن لجنة المصالحة الوطنية هامة جدا، ونشيد بجهودها ونشجعها على مواصلة عملها الجيد.

إلا أن الحالة الأمنية لم تسو بعد. ونعتقد أن وحدة الأمن المشتركة ستساعد في تحقيق ذلك. ويحدونا الأمل في أن العناصر الطاجيكية التي تعتزم استخدام العنف كوسيلة لحل خلافاتها سترفض هذا النهج وستعمل مع الطرفين الآخرين في بناء طاجيكستان يعمها السلام. هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله بناء طاجيكستان الديمقراطية التي تنعم بالسلام وتقوى على البقاء اقتصاديا. والدور الحاسم الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لكفالة تنفيذ الاتفاق العام يستحق الثناء.

أخيرا، يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بزيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان من ٤٥ إلى ١٢٠ مراقبا عسكريا، وفي هذا الصدد، سيؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض علينا. ويسرنا أن نلاحظ أنه على الرغم من هذه الزيادة فإن التكاليف في الحقيقة تقل قليلا عن التقديرات السابقة المقترحة.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد مصر للأمين العام على تقريره عن تطور الوضع في طاجيكستان، وكذلك عن شكره وشكر ممثله الخاص ميريم.

إن وفد مصر يرحب بالجهود الجادة التي تبذلها حكومة طاجيكستان، وكذلك الجهود التي تبذلها المعارضة الطاجيكية الموحدة لتنفيذ الالتزامات التي تقررت بمقتضى الاتفاق العام. ويرحب وفد مصر بالتقدم الذي تم إحرازه في أنشطة لجنة المصالحة الوطنية، وأخص بالذكر تبادل أسرى الحرب والمحتجزين وتسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة الموجودين في طاجيكستان وإعادة اللاجئين في أفغانستان إلى وطنهم.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإعراب كذلك عن القلق إزاء تفجر الحالة الأمنية في طاجيكستان، خاصة في الجزء الأوسط من الدولة.

من جهة أخرى، هناك ضرورة لدعوة الجانبين الطاجيكيين إلى التعاون لضمان أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وغيرهم من الموظفين الدوليين، وضمان حريتهم في التنقل. وأود أن أعرب في هذا الصدد عن التقدير لاتفاق الجانبين على تشكيل وحدة أمن مشتركة تتولى مهمة توفير الأمن، بما في ذلك الحراسات المسلحة لموظفي الأمم المتحدة. ويأمل وفد مصر في هذا الصدد أن تبدأ الوحدة عملها في نهاية هذا الشهر، كما هو مشار إليه في التقرير.

وفي الختام، سيؤيد وفد مصر مشروع القرار الذي يقضي بتوسيع نطاق ولاية بعثة المراقبين، وفقا للمقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره، كما يقضي بمد ولاية البعثة حتى ١٥ أيار/ مايو المقبل.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتيح لنا نظر مجلس الأمن اليوم في الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية، فرصة مثالية لأن نرحب بالتقدم المحرز نحو السلم - السلم الذي يحتاج، لكي يصبح دائما، إلى أن يكون مدعوما بإجراءات محددة من الأطراف المعنية. وهذا هو رأي وفد بلدي. إننا نفهم هذا وهو أيضا ما يحاول الأمين العام تحقيقه من خلال جهوده لدعم مسعى السلم وتهيئة الظروف المؤاتية لتوطيده.

يقدم لنا الأمين العام في تقريريه المتعاقبين المؤرخين ٤ أيلول/سبتمبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تقييما عن حالة المفاوضات والتقدم المحرز في الاتجاه الصحيح، أي على الطريق المؤدي إلى السلام من خلال التفاوض. ونعتقد أنه من المستصوب لحكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة أن تبذلا قصارى جهدهما لضمان أن يتعزز هذا السلم - الذي ما زال هشا - بإنشاء الهياكل اللازمة. ونحن نشير هنا على وجه الخصوص إلى توطيد وقف إطلاق النار، وتبادل أسرى الحرب، وتهيئة مناخ يفضي إلى عودة اللاجئين في ظروف كريمة.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة الاتحاد الروسي وحكومة إيران اللتان ينبغي أن يكون في دورهما الثابت والحفاز مثالا يشجعنا على الاقتداء بهما، حتى يبزغ في طاجيكستان فجر السلام الذي ننشده جميعا. وبلوغا لهذه الغاية، يتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يكونوا جادين في التزامهم بهذا الهدف، ما دمنا قد أعلنا بالفعل تأييدنا لاحترام السلامة الإقليمية لطاجيكستان، ولأن تصبح حرمة حدودها حقيقة واقعة.

لقد أصبحت طاجيكستان، للأسف، مطمعا للكثيرين. ونأمل في أن يتسنى لجميع البلدان المجاورة لطاجيكستان أن تعمل، بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي، لضمان أن يكون السلم هو البند الوحيد في جدول أعمال جميع الجهود المبذولة في ذلك البلد وما حوله.

وسوف يحاول وفد بلدي جهده أن يضمن ترجمة ما أوصى به الأمين العام إلى واقع. وهذا ما يدعونا إلى الانضمام إلى سائر أعضاء مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار هذا، الذي يؤكد على الحجج التي ساقها الأمين العام لصالح زيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، والذي يأذن أيضا للأمين العام بتمديد ولاية البعثة لغاية ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨.

وأغتنم هذه الفرصة لأضيف أن وفد بلدي يرى أنه إذا كان للسلام في طاجيكستان أن يكون دائما ووطيدا، فعلى جميع الأطراف أن تتبع سياسة مفتوحة للجميع، وأن تتعاون من خلال الحوار والتشاور والتفاوض، لكفالة أن يعمل جميع أبناء ذلك البلد العظيم، رجالا ونساء، يدا واحدة، لبناء بلد يصبح من جديد ملاذا للسلام الذي يسعون إليه جميعا.

ختاما، أود أن أعرب عن الأمل في أن يبذل كل جهد ممكن من جانب حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة والأطراف الأخرى التي لم تقرر بعد الانضمام إلى المعارضة الموحدة، لتوفير الأمن لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان الذين أعرب كل من رئيس جمهورية طاجيكستان والسيد نوري عن تقديره لدورهم الهام، وذلك في الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الموجهة إلى الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

ترحب الصين، باعتبارها بلدا مجاورا لطاجيكستان، بالاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان، الذي وقعه الطرفان في ذلك البلد. كما يسعدنا استقرار الأوضاع بشكل عام في طاجيكستان. ونعتقد أن الاتفاق العام كفيل بدفع عملية السلام الطاجيكية إلى الأمام، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان.

ويوصي الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن، بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان،

وزيادة قوامها. ونعتقد أن هذه التوصية تتسق ورغبات الأطراف المعنية، ومن شأنها أن تفضي إلى تنفيذ الاتفاق العام. ولهذا، فإن وفد الصين سيصوت تأييدا لمشروع القرار.

إن السلام في أفغانستان لم يتم بسهولة. ونحن نقدر جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص وبلدان من بلدان في المنطقة، مثل الاتحاد الروسي. ويحدونا الأمل في أن ينفذ الطرفان المعنيان الاتفاق العام بإخلاص وجدية، وأن يعتمدا تدابير فعالة، ويتعاونا مع الأمم المتحدة، حتى تتمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها بيسر وسلاسة.

وفـــي الوقت ذاته، نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي أن يزود طاجيكستان بالمساعدة التي تمس حاجتها اليها لإعادة بناء اقتصادها.

ويحدونا صادق الأمل في أن تتمكن طاجيكستان، من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف المعنية، والعون النشط الذي يقدمه المجتمع الدولي، من تحقيق الاستقـــرار المستـدام والتنميـــة الاقتصاديـــة بأســـرع ما يمكن.

والآن، استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/887.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١١٣٨ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣